

تاريخ التخطيط اللغوي للتعريب في المؤسسات التعليمية بالجزائر

-دراسة تاريخية-

د/ ميلود مراد/ جامعة صالح بونيدر/ قسنطينة 3.

د/ عبد الحليم كبوط/ المدرسة العليا للأساتذة/ قسنطينة

ملخص

تتناول هذه الدراسة تاريخ التخطيط اللغوي في المؤسسات الجزائرية في الفترة التي تلت حرب التحرير، هذا التخطيط للتعريب جاء استجابة لاحتياجات المجتمع. واتساقا مع الهوية والعادات واللغة المكونة للمجتمع.

بدأ التعريب مع القاعدة الأساسية للتعليم، واتخذت الحكومة القرارات السياسية والإدارية من خلال تعريب المؤسسات التعليمية على ثلاث مراحل: المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط اللغوي، التعريب، المؤسسات التعليمية.

Résumé

Cette étude traite de l'histoire de la planification linguistique dans les institutions algériennes dans la période qui a suivi la guerre de libération, et cette planification de l'arabisation répondait aux besoins de la société. En accord avec l'identité, les coutumes et la langue de la communauté.

L'arabisation a commencé avec le niveau d'éducation de base, et le gouvernement a adopté des décisions politiques et administratives à travers l'arabisation des établissements

d'enseignement en trois étapes: primaire, intermédiaire et secondaire.

Mots-clés: planification linguistique, arabisation, établissements d'enseignement

مقدمة:

يحاول مقال التخطيط اللغوي للتعريب في المؤسسات التعليمية. إلقاء الضوء على واقع التخطيط اللغوي بالجزائر وإستراتيجية بعض مؤسساتها التربوية التعليمية والدستورية، ببيان مواطن القوة والضعف فيها كما يبدو لبعض الباحثين، كما تحاول الورقة تشخيص ذلك التخطيط اللغوي أو السياسة اللغوية وذلك بهدف المساهمة في الحفاظ على اللغة العربية وفي توصيف حالة الحقل وعرض مقترحات منهجية لتجديدها وتطويرها، وركزنا على دور المؤسسات البحثية في قضية تعريب العلوم.

وقد استندنا في مقاربتنا هذه على المنهج الوصفي حيث استحضرت عينات تمثلت في بعض المؤسسات التعليمية الحكومية وبعض القرارات السيادية الوزارية الصادرة عن الوزارة وديوانها وبعض القنوات ذات الصلة المساهمة بالإيجاب والسلب في العملية التعليمية التعلمية للغة العربية بالجزائر، وهذا إيمان بالدور المنوط بالمؤسسات الرسمية وما تقدمه من برامج وقرارات تعريبية لها تأثير كبير وفعال على اللسانيات الاجتماعية والواقع الاجتماعي، وتنمية الرصيد اللغوي للأفراد والجماعات، وتنمية الملكة اللغوية والرصيد

الثقافي، فللتعريب أثر بالغ علينا وعلى لغتنا الجميلة التي من واجبنا الذب عن حيائها وحماها.

أولاً: المحيط السياسي والثقافي لسياسة التعريب بالجزائر.

سعت الحكومة الجزائرية جاهدة غداة نيل الاستقلال إلى الانفلات من رقبة الاستعمار الفرنسي في جميع الأصعدة والمجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية، لا سيما ما تعلق بالمقومات الأساسية للشعب الجزائري الدينية والوطنية واللغوية. هذا المقوم الأخير الذي حاولت السياسة اللغوية للاستعمار الفرنسي طمسه بكل ما أوتيت من قوة حيث فرض المستعمر التعليم باللغة الفرنسية عندما وطئت قدمه أرض الجزائر سنة 1830م، عندما أعلن المجلس الوطني نحو 1848 أن الجزائر أرض فرنسية، فأظهر المحتلون الفرنسيون عداؤهم الصريح للغة العربية واتخذوا أول إجراء ضدها؛ من منع تعليم اللغة العربية. وبشهادة المؤرخ توفيق المدني "أن الستين ألفاً من أبناء المسلمين الذين يتلقون تعليمهم في المدارس الابتدائية الحكومية (في ظل الاستعمار) لا ينالون من العربية أي نصيب.

الذي يجب أن نلاحظه هنا بكل أسف وكدر هو أن البرنامج التعليمي الحكومي لا يعنى أي عناية لا كبيرة ولا صغيرة بالتعليم العربي، فبرنامج التعليم الابتدائي للمسلمين

هو برنامج أوروبي بحت¹ لأنه يريد سلخ المجتمع من مقومات الهوية العربية والمعتقد الإسلامي وفرض قرار فرنسة الجزائر.

ولم يكتف المستدمر بتهميش اللغة العربية فحسب بل راح يؤجج فتيل القبلية والفرقة والعنصرية وأذكى ربح الجهوية؛ فقسّم الوطن إلى قبائل وشاوية ومزابي وتوارق² وعرب حسب أصولهم ولغاتهم ولهجاتهم.

لكن كثيرا من الخبراء واللسانيين . أمثال مولود قاسم وبو علام بن حمودة وعبد الله الركيبي وعثمان شبوب وعبد الحميد مهري وأحمد طالب الإبراهيمي ومحمد الشريف مساعدي وعبد الملك مرتاض وعبد الرحمن حاج صالح وغيرهم تفتنوا لهذه السياسة التفريقية وأشاروا إلى دور اللغة في توحيد الشعب وألحوا على السلطة الجزائرية الجديدة غداة نيل الاستقلال عام 1962 اعتماد اللغة العربية لغة الدين الإسلامي والقرآن الكريم سبيلا للوحدة والتنمية الاقتصادية، فصدرت بعض القرارات السيادية التي تخدم اللغة العربية بالجزائر، وقد كانت هذه القرارات السياسية اللغوية بين قوسين أو أدنى من الوعي الذي سنه اللغويون الكبار أمثال لويس جان كالفلي الذي يعتبر السياسة اللغوية مجمل الخيارات الواعية المتخذة في مجال العلاقة بين اللغة والحياة الاجتماعية وبالتحديد بين اللغة والحياة في الوطن.³

كما أن هذه السياسة اللغوية راعت . نوعا ما . مراحل التخطيط اللغوي العلمية من وصف الوضعية اللغوية الاجتماعية المراد التدخل فيها، وتحديد أهداف هذه السياسة اللغوية، ووضع الآليات والاستراتيجيات التي ستنفذ بها⁴.

واعتبر أول رئيس للجزائر المستقلة أحمد بن بلة في خطابه يوم 5 جويلية 1962 بأن التعريب ضروري لأنه لا اشتراكية بلا تعريب، ولا مستقبل لهذا البلد دون اللغة العربية. ولذلك أخذ سياسيو التعليم على غرار مولود قاسم وبنو علام بن حمودة وعبد الحميد مهري وأحمد طالب الإبراهيمي على عاتقهم هذه المهمة، وبدأت قاطرة التعريب كإرادة سياسية جسدها المرسوم الرئاسي الأول الصادر في 22 ماي 1964 والقاضي: بتأسيس مدرسة عليا للترجمة تتولى تكوين المترجمين، ومهمتهم مساعدة المثقفين باللغة العربية والمتعلمين بلغات أجنبية على التفاهم، و في خطوة تالية تنهض لترجمة تراثنا المكتوب باللغة الأجنبية إلى اللغة الوطنية العربية⁵.

كما اتجه الرئيس هواري بومدين بعد وصوله للحكم سنة 1965 نحو التعريب وفرض إجبارية معرفة الموظفين باللغة العربية وذلك في مرسوم ثان رقم 68-92 المؤرخ في 28 محرم 1388 هـ الموافق لـ 26 أبريل 1968م يقضي بإجبارية معرفة اللغة العربية الوطنية على الموظفين ومن يمثّلهم⁶، وقد أمضاه الرئيس رحمه الله مع عديد من المراسيم الأخرى الصادرة لتدعيم نشر وتعليم وتعلم اللغة العربية على جميع المستويات، وقد اشترطت إحدى الإجراءات المشجعة للغة الوطنية أن يحصل كل موظف في الدولة على

شهادة السادسة ابتدائي في اللغة العربية لكي يبقى في منصبه أو كشرط للتوظيف في القطاع العمومي⁷.

ورغم سلطة هذه القرارات إلا أنها كانت تجابه تيارا عنيفا وقويا من دعاة الازدواجية اللغوية ورعاة اللغة الفرنسية غنيمة الحرب كما يسميها بعض الساسة، فعرقلوا مسيرة التعريب بشتى الطرق، مدّعين أن اللغة العربية ليست لغة علم! مع أنها لغة القرآن الكريم وهو العلم الصافي كما قال سبحانه وتعالى: (وَلَكِنْ اتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ)⁸ لكنها في نظرهم لغة موات لغة التخلف والجهل وطالبوا بالحفاظ على نظام الازدواجية اللغوية أي التمسك بلغتين الفرنسية والعربية. ومن كلام أحمد طالب الإبراهيمي وزير الثقافة والإعلام الجزائري والباحث اللغوي محمد الشريف مساعدي في 1973م يظهر لنا التصور الذي كان قائما في أذهان المسؤولين السياسيين اللغويين بعد الاستقلال، فقد كانت تجاههم تحديات تعريب اللسان الجزائري الذي اعتاد التحدث باللغة الفرنسية أيام الاحتلال الفرنسي.

فالإبراهيمي كان يحاول دائما إفهام دعاة الفرنسية أن الازدواجية بمعنى أن يكون الشاب الجزائري متقنا للغة العربية متفتحا على لغة من اللغات الأجنبية أو على أكثر من لغة، وحركة التعريب عودة الى الأصالة إنها تعني استعمال اللغة العربية وتعميمها وإتقانها وذلك أمر لا يسد الطريق على اللغة الأجنبية، ولكنه لا يشترط الازدواجية شرطا و لا ينطلق منها و لا يحتم أن تكون اللغة الثانية هي اللغة الفرنسية. أما محمد الشريف

مساعدية فكان يدافع عن التعريب دفاعا مستميتا وهذه فقرة من كلامه: "أما الازدواجية؛ فإننا نبدأ بالتساؤل عن المقصود منها والإلحاح عليها من قبل البعض، فإذا كان المقصود منها الإيحاء بعجز اللغة العربية عن أداء دورها الوظيفي في جميع مجالات الحياة، فإن النقاش في هذا التحفظ أو هذا الاتهام الذي تجاوزته الأحداث يصبح نوعا من السفسطة.

أما إذا كان المقصود اكتساب وإتقان لغة أجنبية أخرى وتمكين ذي الثقافة العربية من الانفتاح على الخارج فنحن لسنا مع الازدواج فقط وإنما نحن من أنصار التعدد. ولماذا نقصر هذا الازدواج على اللغة الفرنسية وحدها، فالجزائر اليوم لها علاقات واسعة مع العالم أجمع وبهذا الاعتبار فإننا يجب أن نهتم لا باللغة الفرنسية فقط وإنما باللغات الأخرى الإنجليزية والإسبانية والرومانية والصينية... والاهتمام بهذه اللغات يجب أن يتم في مرحلة لاحقة من التعليم ولا ينبغي أن تعامل على قدم المساواة مع اللغة العربية ولكن لو حللنا هدف الازدواجية في إطارها المحدود لوجدنا أنه لا يخرج عن طريق مقاسمة اللغة العربية لسيادتها في عقر دارها، وترسيخ التبعية الثقافية التي نعمل للتخلص منها"⁹ لأن الثقافة مناط الانتماء والهوية ولذلك فالتبعية الثقافية تعني تبعية الرأي والأهواء والتقاليد والعمادات الأجنبية. من خلال مفهوم كلام أحمد طالب الإبراهيمي ومحمد الشريف مساعدية تظهر لنا صورة المحيط السياسي والثقافي لسياسة التعريب بالجزائر الذي تكفل بمرسوم دستوري حفظ ماء وجه اللغة العربية فيما بعد.

فقد نص الدستور الجزائري على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية والوطنية في التعليم فاعتمدت بالمؤسسات التعليمية في أطوارها المختلفة الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي، وكُلِّفت لجنة إصلاح التعليم بالأمر المنوط بها سنة 1969 . 1970م ورافقتها السلطة بالدعم والتشجيع حتى حققت كثيرا من مبتغاهما؛ وعَرَّب التعليم بأطواره الثلاثة.

ثانيا: التخطيط اللغوي التعريبي في التعليم بالجزائر.

أ/ المراحل التعريبية وطرقها التعليمية:

لقد سبق مرحلة تعريب المؤسسات التعليمية تخطيط لغوي دقيق وسياسة لغوية رشيدة؛ إذ أن خبراء اللغة وضعوا نصب أعينهم ثلاث طرق تعليمية تعريبية وأخضعوها للفحص والتجربة ليصلوا في النهاية إلى نتيجة واحدة تم بموجبها اعتماد إحدى تلك الطرق وللبيان أكثر نعرض تخطيطهم اللغوي عبر مراحلها المختلفة.

إذ تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا في الدخول المدرسي الثالث بعد الاستقلال سنة 1964 . 1965 وأصبح التلاميذ في هذه السنة لا يتعلمون كل مواد البرنامج إلا بالعربية، وبدأت اهتمامات المربين تنصبّ على وضع المناهج والبرامج والكتب الجزائرية الملائمة لروح الأطفال وواقع البلاد، وفي أكتوبر 1967 طبق القرار الوزاري القاضي بتعريب السنة الثانية الابتدائية تعريبا كاملا، وفي هذه الأثناء تصدّرت قضية التعريب قائمة اهتمامات المربين والمثقفين والمسؤولين وبرز النقاش الدائر حول

الطريقة التي ينبغي أن تُتبع لتحقيق التعريب الكامل، ويمكن تلخيص الطرق المقترحة لبلوغ الهدف في النقاط التالية¹⁰:

1/ **تعريب رأسي** ينطلق من السنة الأولى الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسع ثم يستمر رأسيًا في التعليم المتوسط والثانوي لينتقل للجامعي. لكن الطريقة الأولى ستفشل لاستحالة التمكن من توفير العدد الهائل من المعلمين والأساتذة المعربين.

2/ **تعريب محلي جغرافي** ينطلق من الجهات التي سلمت من تأثير الوجود الثقافي الفرنسي كمناطق الجنوب مثلا. وأكبر مأخذ على هذه الطريقة أنها تعطي التعريب صورة مشينة باقتصاره على الأرياف والبوادي وتعرض وحدة الأجيال الصاعدة للخطر بتعميق الهوة بينها.

3/ **تعريب نقطي** يتناول مستوى من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي أيا ما كان بنسبة محدودة ويشمل كل المواد ويطبق في جميع البلاد. وينظر إلى هذه الطريقة على أنها أشد فعالية، وأكثر مسايرة لمقتضيات التخطيط إذ أن تعريب ثلث الأقسام مثلا في إحدى السنوات على الصعيد الوطني يركز الجهود على أمر معقول يمكن تحقيقه، كما يدعم عمليات التعريب في المستقبل و يتيح المهلة اللازمة لتصحيح الانحراف وتقوم خط المسيرة على ضوء التجربة الميدانية. وقد وضعت هذه الطريقة موضع التنفيذ ابتداء من الدخول الدراسي عام 1971م.

وفي العام الدراسي نفسه تقرر فتح قسم كامل بمختلف تخصصاته في الجامعة الجزائرية إنه قسم اللغة الوطنية بكلية العلوم الذي يدرس المواد العلمية في كلا فرعيها: فرع العلوم الرياضية والتكنولوجية sciences exactes et technologie وفرع العلوم البيولوجية sciences biologiques وقد فُتِحا بالقرار الوزاري المؤرخ في أكتوبر عام 1971.

وكان القرار الأخير قد صدر للقضاء على تلك الأباطيل والإشاعات المغرضة من طرف التيار المعارض لسياسة التعريب الجزائرية الذي أشاع بين الأوساط العامة أن اللغة العربية عاجزة عن نقل وترجمة المصطلحات العلمية والتكنولوجية، وقاصرة عن مواكبة التطور الحاصل بالغرب، وأن التقانة أجنبية فلا بد من دراستها باللغة الفرنسية ليسهل على التلاميذ والطلاب تقبلها واستيعابها والتعايش معها في محيطها اللغوي الأصلي، لكن دعاة التعريب فندوا ذلك بالقول والعمل، واجتهدوا في إظهار إمكانية اللغة العربية ومرونتها وحيويتها ووسعها لنقل كل شيء، وأنها لغة الحضارة لمن كانت له إرادة التحضر بها. كما عملوا على وضع ترجمات للمصطلحات الأجنبية ووضع معجم لغوي عربي وظيفي يستعين به الأساتذة والطلاب كوسيلة تعليمية مساعدة.

ب/ المعجم العربي الوظيفي التعليمي:

لم يكتف خبراء السياسة اللغوية بوضع الطرق التعليمية الملائمة فقط بل راحوا يخططون لوضع معجم عربي وظيفي تعليمي مغربي مع الأشقاء بالجارتين المغرب وتونس،

ففي مؤتمر المستشرقين المنعقد بباريس قررت كل من الجزائر والمغرب وتونس اعتماد لغة عربية وظيفية موحدة في التعليم المدرسي ابتداء من 1971 والمراد من لفظة وظيفية في عرف اللغويين هو اختيار الألفاظ المطابقة لمقتضيات العصر الصناعي الحاضر، لهذا وضع علماء اللغة الرصيد اللغوي الذي تضافرت على وضعه ثلاث مؤسسات: مؤسسة الرباط للدراسات والأبحاث اللغوية والتعريب، ومؤسسة علم اللغة في الجزائر، والفرع اللغوي في جامعة تونس. وقد مهدت لهذا الرصيد اللغوي ثلاث عمليات: عملية تفتيش في الكتب المدرسية وعملية إحصاء لدى المدارس لأكثر من 7000 كلمة وظيفية، وعملية اختيار قائمة من الألفاظ التقنية والصناعية التي لا بد من فهمها للعيش في المدن في الثلث الثالث من القرن العشرين¹¹.

ولعل الأمر نفسه تم تلقينه لجيل القرن الواحد والعشرين وإن اختلف في الطريقة التعليمية والبيداغوجية لكنه واصل المسير نحن التقدم في إطار التعليم باللغة العربية، فالיום كل الأطوار التعليمية الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي أضحت تدرس بها. إذ وجدتها لغة مرنة مطواعة تتماشى مع الطرق الحديثة، فبعد أن درست الأجيال السابقة لنا . جيل السبعينات والثمانينات . وجيلنا . جيل التسعينات . ببيداغوجيا الأهداف تدرس اليوم الأجيال التي بعدنا ببيداغوجيا المقاربة بالكفاءات وكل ذلك في فضاء اللغة العربية يحدث؛ إنه لحدث مدروس على مستوى الهيئات والمديريات التربوية والتعليمية والأكاديمية.

ورغم الكيد وسوء التقدير والغلط والوهم من طرف الكثير من المسيّرين والمسؤولين والمدبرين للجان الإصلاح التربوي التعليمي عبر كل هذه الأجيال الذين سعوا بقصد أو بغير قصد لتشويه التعليم باللغة العربية أو التعريب ووصفه بالقصور وعدم الواقعية والابتعاد عن المسيرة الاجتماعية لمجتمع خليط من الأصول العربية والقبائلية بمختلف أجناسها بني ميزاب وطوارق وشاوية وقبائل وشلوح وغيرهم، ما أدى ببعضهم لاقتراح اللغة الفرنسية في التعليم لتحل محل اللغة العربية بحجة الحيادية، أو اقتراح التدريس باللهجات العامية لأنها الأقرب للغة التواصل داخل تلك القبائل والطوائف.

فرغم كل هذه الحملات والإصلاحات بزعمهم . سواء الإصلاحات التربوية في عهد بن زاغو وبن بوزيد أو في عهد بن غبريط السنة الماضية 2015م باعتبارها آخر المستجدات في الإصلاح التعليمي التربوي . لا تزال اللغة العربية شامخة محفوظة كلغة تدريس وتعليم نظامية إلى يومنا هذا.

فالساسة اللغوية لمؤسسات التعليم الجزائرية رافقتها إرادة حكومية وشعبية ومضى التعريب إلى أبعد الحدود فيها، وقد كانت مسبقة بالتخطيط ومتبوعة ببعده النظر وانبساط الأفق والنظرة المستقبلية، متبعة لمراحل تطبيقية مدروسة، وطرق تعليمية بيداغوجية علمية مستشيرة في ذلك أجود اللغويين واللسانيين.

فكانت نتيجة سياسة التعريب بالجزائر دراسة جيل السبعينات والثمانينات والأجيال التي بعدهما باللغة العربية، هذه الأخيرة التي انتشرت في الأوساط المثقفة وغيرها وبدأنا

نلاحظ معها تزايد عدد القراء للصحف العربية وعدد المتابعين لقنواتها . كما سنرى في المبحث الثاني . فنتجت لنا أجيال معربة؛ وها نحن جيل التسعينات جيلاً معرباً نتيجة حتمية لتلك السياسة اللغوية كما هو الحال بالنسبة للأجيال التي بعدنا، وإن لم تكن بالصورة المثلى لكن القليل يرضى وإن كانت الكثرة أعجب وأحب لأن اللغة العربية لا تزيد المرء إلا وقاراً وعلى حد قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: تعلموا العربية فإنها تنبت العقل وتزيد في المروءة.

الخلاصة:

يمكن أن نستنتج من مقارنة تلك القرارات السيادية الوزارية الجزائرية والسياسة اللغوية المتعلقة بالعملية التعليمية في مؤسساتها التي نجحت إلى حد كبير، لأنها سهرت على تحقيق الأهداف المسطرة. ومن استقراء نتائج بعض البحوث حول السياسة اللغوية لبعض البرامج التعليمية بدى لنا والله الموفق نعم المولى ونعم الوكيل أن من أسباب ضعف التخطيط اللغوي بالمؤسسات التعليمية بالجزائر أحياناً ما يلي:

- ✓ الوصف المغالط للوضعية اللغوية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تفشي ظاهرة التنوع والتعدد اللغوي والاصطلاحي الإعلامي بسبب التوجه السياسي والجهود الفردية واحتكار المصطلح والترجمة الارتجالية.
- ✓ عدم الإلمام بقضايا اللغة في المجتمع لانعدام وجود خبراء اللسانيات الاجتماعية والتصحيح اللغوي.

✓ ضعف الملكة اللسانية العربية الفصيحة بسبب زحام اللهجات والتعددية اللغوية ووسائل التواصل الاجتماعي.

✓ ضباية الرؤية الاستشرافية لسياسة اللغة بمراكز صنع القرار الإعلامي بالجزائر.

وقد قدمنا بعض الحلول المقترحة خدمة لصاحبة الجلالة اللغة العربية مثل حتمية إعداد البرامج علميا وتكثيف التكوين والتأهيل والتربصات العلمية ومداومة المراقبة والسهر على تطبيق المواثيق والمراسيم والقوانين... إلخ، فهذا وغيره من النتائج والأسباب المتعلقة بالتخطيط اللغوي بالجزائر، والأمل يحدونا للاجتهاد جميعا لنثري الرصيد اللغوي العربي ونحافظ على نظامها القوي ولسانها المبين ورحابة ألقها إنها لغتنا اللغة العربية الموسوعية ذات القدرة الفنية والبنوية المتأقلمة مع كل الظروف المستجدة.

المراجع:

¹ عثمان شوب: من اللغة تبدأ ثورة التجديد، مجلة الأصالة، وزارة الثقافة، الجزائر، عدد خاص بالتعريب، العدد 17 و18، 1974، ص06.

² القبائل: سكان ولاية بجاية وتيزي وزو وبومرداس خاصة. والشاوية سكان ولاية خنشلة وباتنة وأم البواقي خاصة، والمزابية سكان ولاية غرداية خاصة، والطوارق سكان ولاية تمارست وإليزي خاصة، وقد تجد بعض هؤلاء جميعا في ولايات أخرى لكن بنسبة قليلة مقارنة بالعرب وهم سكان باقي الولايات الثماني والأربعين.

³Louis-Jean Calvet; la guerre des langues et les politiques linguistiques, Hachette Littératures, France, 1999, p154.

⁴ بلال دربال: السياسة اللغوية المفهوم والآلية، مجلة المخبر أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد العاشر، 2014م، ص333.

⁵ محمد الشريف مساعديه: الجامعة والتعريب، مجلة الأصالة، وزارة الثقافة، الجزائر، عدد خاص بالتعريب، العدد 17 و18، 1974، ص41.

⁶ الجريدة الرسمية، الجزائر، عدد 36 بتاريخ 3 مايو 1968.

⁷ المرجع السابق، ص42.

⁸ سورة البقرة الآية 120.

⁹ المرجع السابق، ص43، 44.

¹⁰ تقرير وزاري: التعريب في الجزائر، وزارة التعليم الابتدائي والثانوي، الجزائر، مجلة الأصالة، العدد 17 و18، ص390.

¹¹ مجلة الأصالة، وزارة الثقافة، الجزائر، عدد خاص بالتعريب، العدد 17 و18، 1974، ص32.